الفصل السابع

الاتجاهات الحديثة للتعليم الجامعى

مقدمة

أولا - التعليم الجامعى فى انجلترا

أ) نشأة ومدخل تاريخى للتعليم الجامعى فى انجلترا

ب) فلسفة وأهداف التعليم الجامعى فى انجلترا.

١- فلسفة التعليم الجامعى فى انجلترا

٢- أهداف التعليم الجامعى فى انجلترا

ج) شروط القبول وتنظيم التعليم العالى والجامعى فى انجلترا

د) سياسة التعليم الجامعى فى انجلترا

هـ) تمويل التعليم الجامعى وإدارته

ز) نظم تقويم الطلاب

ح) إعداد وتدريب عضو هيئة التدريس بالجامعات

ثانيا - التعليم العالى والجامعى فى اليابان

أ) نشأة وتطور التعليم العالى والجامعى فى اليابان

ب) سياسة التعليم الجامعى فى اليابان

ج) إدارة التعليم الجامعى وتمويله

د) البرامج والمقررات الدراسية

هـ) نظم تقويم الطلاب

ح) إعداد وتدريب أعضاء هيئة التدريس بالجامعات

مقدمة:

يعتبر التعليم الجامعى العالى أعلى مراحل السلم التعليمى التخصصى فى النظام التعليمى الجديد وهو يلبى احتياجات التنمية الشاملة وسوق العمل من الكفاءات المؤهلة والمتخصصة وللتعليم الجامعى أهميته الخاصة والمؤثرة فى المجتمع الذى يعيش فيه يساعد على الارتقاء به ويعمل على تطويره والنهوض به كما يتأثر التعليم الجامعى والعالى بدوره بأحوال المجتمع الذى يوجد فيه ومن هنا فإن دور الجامعات فى النهوض بمجتمعاتها يتأثر بواقع تلك المجتمعات وظروفها والجامعات فى الدول المتقدمة أكثر قدرة على النهوض بمجتمعاتها من الدول النامية والمتخلفة ذلك لأن الأولى تنطلق من واقع متقدم زاخر بعوامل التقدم، بينما نجد الثانية تتحرك من واقع مختلف مقومات التطور فيه محدودة فضلا عن الفجوة بين الواقع والأمل الذى نتطلع إليه وتحرص المجتمعات المختلفة على تحسين جودة التعليم، وزيادة الاعتمادات المالية المخصصة للإنفاق عليه وتطوير مناهجه وأساليب تدريسه وتدعيم ربطه بآليات السوق الأمر الذى دفع بالجامعات إلى تضمين أولوياتها الاهتمام بجودة العملية التعليمية ورفع كفاءتها لتلبية احتياجات طلابها من ناحية والاستجابه لمتطلبات السوق وآليات المنافسة من جهة أخرى لذا تبنت العديد من الجامعات الأمريكية والإنجليزية واليابانية وغيرها فلسفة الجودة الشاملة باعتبار أن التعليم يوجد فى بيئة تنافسية عالية وعلى النظم التعليمية مواجهة التحديات للتمكن من المنافسة فى الاقتصاد العالمى بتعليم الطلاب مهارة جديدة لدعم ثورة الجودة وثقل المجتمع لمطالب الجودة وتحمل مسئولياتها لتحسين معايير الأداء وخدمات الجودة، وتزايدت الدعوة منذ ثمانينات القرن العشرين إلى تعميق مبدأ المساءلة والمحاسبية للتحكم فى المخرجات التعليمية للجامعات والاتجاه نحو مركزية نظم التقييم وربط التقويم والاعتماد بمعايير قومية لزيادة فاعلية الجامعات وتحسين جودة التعليم والتدريس والبحث العلمى للجامعات للوصول إلى العالمية واتجهت العديد من الجامعات بالدول المتقدمة إلى تنفيذ نظام الإرشاد الذاتى والتقويم الذاتى وبدأت محاولة اختيارية من قبل الجامعات لتقديم الأنشطة التدريسية والبحثية لتحسين مستويات التدريس والبحث وتحقيق أهدافها وواجباتها تجاه المجتمع.

أولا - التعليم الجامعى فى إنجلترا

تعتبر بريطانيا إحدى الدول الصناعية الكبرى وهى دولة ديمقراطية ورغم وجود عدد من الوزارات المركزية فى العاصمة لندن إلا أن السلطات المحلية المنتخبة تعد مسئولة عن تسيير دفة الأمور فى كل مقاطعة من المقاطعات التى تضمها أقاليم الجزر البريطانية الثلاثةوهى إنجلترا وإسكتلندا وويلز باستثناء بعض الأمور ذات السيادة القومية كالدفاع، والسلطات المحلية منتخبة ينتخبها سكان كل مقاطعة انتخابا مباشرا ومن ثم فإن السلطات تعتبر مسئولة مباشرة أمام الشعب.

أ) نشأة ومدخل تاريخى للتعليم الجامعى فى إنجلترا

بدأت حركة التعليم العالى فى إنجلترا عام ١١٦٧ عندما قامت جالية المعلمين فى إكسفورد بإنشاء جامعة، وبعد أربعين عاما منذ ذلك التاريخ قامت جامعة ثانية فى كمبردج، وكانت تلك الجامعتان تتمتعان بقدر من الاستقلال وإن إحتفظتا بطابع التعليم الدينى، وقبل القرن التاسع عشر تخصصت الجامعة الأولى فى الأدب والفنون فى حين تخصصت الجامعة الثانية فى تعليم الرياضيات والعلوم بوجه خاص. وهكذا ظلت الجامعتان تؤديان رسالتيهما فى إنجلترا وويلز حتى أوائل القرن التاسع عشر وتوالى بعد ذلك إنشاء الجامعات حتى بلغ عددها الآن خمسة وأربعين جامعة بما فيها الجامعة المفتوحة.

والتعليم الجامعى فى إنجلترا محكوم بالتقاليد التى سارت عليها جامعتا أكسفورد وكمبردج وركزتا على التعليم م أكثر من التركيز على البحث، واهتمت هاتان الجامعتان بالتعليم الذى ينمى الصفات السياسية والاجتماعية والخلقية التى تناسب الطبقة الحاكمة فى إنجلترا وظل هذا الوضع لفترة طويلة حتى بداية التسعينات، ومازالت أثاره باقية حتى الأن، بيد أن الجامعات الحديثة التى تم إنشاؤها فى الفترة من ١٩٦١ إلى ١٩٦٧ والتى أنشأتها الدولة لمواكبة الإقبال الشديد على التعليم الجامعى من جهة وإستجابة لاتجاه الشباب فى البقاء لفترة دراسية أطول أخذت تفرض نفسها مع التغير الاجتماعى الأساسى الذى يستند إلى مبدأ الكفاءة والجدارة بدلا من مبدأ نبل الميلاد الذى كان يحكم التعليم البريطانى بصفة عامة.

ب) فلسفة وأهداف التعليم الجامعى فى إنجلترا

١- فلسفة التعليم الجامعى فى إنجلترا

نظراً للطبيعة اللامركزية لنظام التعليم عامة ونظام التعليم الجامعى والعالى فى إنجلترا خاصة، والتقاليد الطويلة المستقرة بعدم تدخل الحكومة المركزية فى معظم الجوانب المتعلقة بالتعليم فإن البيانات الحكومية بشأن غايات وأهداف النظام التعليمى تكون نادرة جداً، ومع ذلك يمكن التوصل إلى صورة تقريبية لأهداف التعليم الجامعى والعالى فى إنجلترا، حيث أنه ينظر إلى التعليم الجامعى على أن له دور وأربعة أبعاد هى :-

- تنمية المعرفة

تطبيق المعرفة فى مشكلات معاصرة

إعداد قوى بشرية عالية المهارة

ترقية الكبار فى مجالات العلوم والتكنولوجيا وإدارة الأعمال

٢- أهداف التعليم الجامعى فى إنجلترا

إن أهداف التعليم الجامعى والعالى فى إنجلترا شأنها شأن الأهداف فى مختلف المجتمعات، أن تلك الأهداف تنبع من فلسفة هذه المجتمعات وأيديولوجيتها ونظريتها التربوية، وتجسد تطلعاتها وتستهدف خلق المواطن المتشرب لقيم المجتمع ومثله

وتتمثل أهداف التعليم الجامعى والعالى بإنجلترا فيما يلى :-

- العمل على تكوين العقلية الثقافية والفكرية فى المجتمع تكوينا يلائم فلسفة المجتمع الرأسمالى وقيمه ومثله.

- المساهمة الفعالة فى ترقية الملكات العقلية العامة، فليس هدف التعليم الجامعى والعالى تخريج اخصائيين أو مهنيين فحسب، بل أن هدفه الأسمى تكوين مواطنيين مثقفين قادرين على الإبداع والخلق.

- العمل على إثراء المعارف الإنسانية وتقدمها ومحاولة البحث عن الحقيقة واكتشاف نظريات علمية جديدة، تساهم فى حل مشكلات المجتمعات الإنسانية وتصنيف شيئا مبتكراً إلى المعارف الإنسانية.

- الإهتمام بالأبحاث العلمية وتطويرها وإيجاد الطرق العلمية لتطبيق النظريات العلمية كى تساهم فى حل مشكلات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، وبذلك يكون العلم فى خدمة المجتمع، بإعتبار أن البحث العلمى من أهم وظائف الجامعات ومعاهد التعليم العالى

- العمل على إقامة المجتمع الواعى المستنير المترابط لأجيال بأواصر لا تنفصم عراها من تراث ثقافى وحضارى، وذلك بالمحافظة على التراث ونقل أسس الحضارة والقواعد الأساسية لخلق المواطن الصالح وفق المنظور الرأسمالى للإجيال القادمة.

- تعليم المهارات المناسبة للقيام بدور فى التنظيم العام للعمل، فليس من المعقول أن يتفرغ الإنسان للدراسة مدة ثلاث سنوات أو أكثر ولا يهدف الحصول على أجر.

ج) شروط القبول وتنظيم التعليم الجامعى والعالى فى إنجلترا

تتطلب الدراسة بالجامعات حصول الطالب على شهادة إتمام الدراسة الثانوية (المستوى المتقدم Level.....A) ويتوقف القبول على درجات الطالب وعدد الأماكن المتاحة وتشترط بعض الجامعات إجتياز مقابلات شخصية.

ويسير تنظيم الجامعات على أساس الأقسام العلمية التى تتمتع باستقلال أكاديمى وإدارى ومالى.

وتستغرق الدراسة بالجامعات ثلاث سنوات للطلاب المتفرغين وتمتد لأكثر من ثلاث سنوات فى بعض التخصصات المهنية مثل الطب والعمارة وتمتد السنة الدراسية الكاملة من سبتمبر إلى يونيو، وهى مقسمة إلى ثلاث فصول دراسية وهى كالتالى (الشتاء- الربيع- الصيف).

د) سياسة التعليم الجامعى فى إنجلترا

منذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينات فى القرن العشرين اهتمت إنجلترا بالإصلاح التعليمى الشامل الذى تمثل فى صدور قانون الإصلاح التعليمى عام ١٩٨٨ نظرا لوجود العديد من القضايا والمشكلات التى يعانى منها النظام التعليمى مثل الامتحانات العامة فى المرحلة الثانوية ومدى تأثر التعليم بها، وانخفاض جودة التعليم وكفاءته ونقص

التجهيزات التى تتناسب وعصر المعلومات.

وتتحدد الخطوط العامة للسياسة التعليمية فيما يلى:-

- التوسع فى التعليم الجامعى وتوفيره لكل من يملك الاستعدادات والمواهب والقدرات التى تمكنه من الالتحاق به.

- الاهتمام بإجراء البحوث التطبيقية التى تسهم فى تنمية المجتمع ورفع كفاءته الاقتصادية.

استحداث نظام جديد لتمويل الجامعات وتعيين أعضاء هيئة التدريس وتنظيم منح الدرجات العلمية ووضع ضوابط للحرية الأكاديمية.

هـ) تمويل التعليم الجامعى وإدارته

إن التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعى بصفة خاصة هو خدمة قومية تدار محليا إذ أن هناك سكرتير دولة- وزير- مسئول عن التعليم، وهناك عدة أقسام للتعليم فى بريطانيا كل منها مسئول عن التعليم فى إقليم من الأقاليم.

وأن لكل من إنجلترا وويلز قسما أو مكتبا للتعليم يتولى الإشراف على التعليم العالى غير الجامعى بينما يشرف على التعليم الجامعى فى بريطانيا العظمى كلها قسم التربية والعلوم من خلال لجنة المنح الجامعية ويعنى هذا أن التعليم فى بريطانيا خدمة قومية تدار محليا، أى أن اللامركزية تعد سمة هامة من سمات النظام التعليمى البريطانى.

ويتمثل دور قسم التربية والعلوم فى وضع سياسات تعليمية قومية وتقوم السلطات المحلية بدور رئيسى بالنسبة للعملية التعليمية فى الأقاليم ولكل سلطة محلية مسئولياتها التعليمية، إذ أنها تقوم بتعيين لجنة التعليم مهمتها تنفيذ السياسة التعليمية المحلية، وعادة ما يكون نصف عدد أعضاء لجنة التعليم منتخبين والنصف الآخر يختار على أساس الخبرة والتخصص وتتلقى السلطات المحلية دعما ماليا من الحكومة المركزية يصل إلى حوالى ٦٠٪ من ميزانية التعليم من خلال ما يسمى (Ratesupport Crant) وهى دعم إلى السلطات المحلية من الحكومة المركزية، كإسهام من الدولة فى الخدمات التى تقدمها المحليات بما فيها التعليم ومن ثم يتضح أن التعليم يدار لا مركزيا حيث

تعتبر السلطات التعليمية المحلية مسئولة عن إدارة التعليم وهى بدورها تفرض معظم اختصاصاتها للمؤسسات التعليمية التى تقع فى دائرتها.

ويتم تمويل التعليم الجامعى فى إنجلترا فإنه على الرغم من أن الجامعات البريطانية مستقلة من النواحى العلمية والأكاديمية، إلا أنها تخضع لتوجيه الحكومة عن طريق الإعانات التى تمنحها لها لجنة المنح الجامعية التى تخطط لمخصصاتها المالية للجامعات لمدة خمس سنوات وأن حوالى ٨٠٪ من ميزانية الجامعات تأتى من خلالها أما باقى الميزانية فتأتى من المصروفات والتبرعات والإيرادات والمصادر الأخرى.

وتخضع الجامعات لزيارة اللجنة المالية أو المراقب المالى وهو مسئول حكومى ليس له التدخل فى المسائل المرتبطة بالسياسة الأكاديمية ولكن يتلخص عمله فى كيفية إنفاق الأموال التى تخصصها لجنة المنح الجامعية للجامعات.

وبصدور قانون الإصلاح التعليمى فى بريطانيا فى ٢٩ ، ٧ ١٩٨٨م والذى يعتبر نقطة تحول هائلة فى تاريخ التعليم البريطانى، تم إلغاء لجنة المنح الجامعية وحل محلها مجلس يعرف بمجلس تمويل الجامعة، أو مجلس التمويل الجامعى.

وتتلخص مسئوليته فى التصرف فى الأموال التى يخصصها له وزير التربية والعلوم لتمويل الأنشطة المختلفة بما فيها التدريس والبحث العلمى والأنشطة الأخرى التى يراها المجلس مناسبة، كما يقوم بتقديم النصح والمشورة لوزير التربية والعلوم فيما يتعلق بالتمويل والأنشطة التى يجب تمويلها، وهكذا أصبح تمويل الجامعة مركزيا بدرجة كبيرة وأصبح لوزير التربية والعلوم اليد الطولى فى ذلك.

و - البرامج والمقررات الدراسية

توفر الجامعات مدى واسعاً من المقررات الاختيارية والمقررات التى ترتبط بتخصصات متنوعة لإتاحة الفرص أمام طلابها للحصول على درجة علمية إما فى تخصص رئيسى أو تخصص رئيسى وأخر فرعى مرتبطين معاً.

وتتكون جميع برامج الدرجات الجامعية الأولى من مديولات ويوجد فى جامعة ليفربول على سبيل المثال المقررات التالية:

دراسات متقدمة فى السنوات المبكرة- تاريخ- دراسات أمريكية- الإنسان والعلوم البيولوجية- بيولوجى- علوم السلوك الإنسانى- إدارة الأعمال والمعلومات- التسويق- رياضيات- لغات أجنبية حديثة- تكنولوجيا- إدارة الحضانة- دراسات تربوية- إدارة البيئة- إدارة المعرفة.

ز - نظم تقويم الطلاب

نظراً لأن نظام تقويم الطلاب بجامعات إنجلترا يهدف إلى الحكم على مدى التقدم والنمو فى جميع جوانب شخصيات الطلاب (عقليا ونفسيا ووجدانيا واجتماعيا) لذا فإن أساليب تقويم الطلاب تتنوع بصورة يمكن معها الإلمام بشخصية الطالب من جميع جوانبها وإصدار حكم يتسم بالشمول والاستمرارية، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تتنوع أساليب تقويم الطلاب تمشيا مع التنوع القائم فى طرق التدريس إذ أن طرق التدريس بجامعات إنجلترا كثيرة ومتنوعة وذلك حتى تكون متمشية مع اهتمامات وميول وقدرات الطلاب.

ففى جامعة درهام University of Durham يتم تقويم الطلاب بواسطة أساليب مختلفة ومتنوعة تمشيا مع التنوع القائم فى طرق التدريس. ومن تلك الأساليب التى يستخدمها الأساتذة مع طلابهم. تكليف الطلاب بكتابة مقالات تعبر عن مدى فهمهم للموضوعات التى يدرسوها ويعبر عن حالة الطلاب بعلامتى ناجح - راسب.

أما فى جامعة أكسفورد Oxford فيتم تقويم الطلاب عن طريق أساليب عديدة لعل من أهمها عقد امتحان تحريرى وتقديم مقالة أو بحث كذلك يكون على كل طالب أن يجتاز اختباراً شفهياً حيث تتم مناقشته أمام لجنة من الأساتذة. أما فى الامتحان التحريرى الذى سبق له أداؤه أو فى البحث الذى قدمه أو فى الاثنين معاً.

ومن الأساليب التى تستخدم فى تقويم الطلاب بجامعات إنجلترا أيضا عقد امتحان تحريرى لمدة ثلاث ساعات ويعرف الطالب الموضوعات التى يشتمل عليها كل فصل من الكتاب المقرر وقد تسمح بعض الأشكال الأقل تقليدية للطالب باصطحاب الكتب معه أو زيارة المكتبة وقضاء معظم النهار فى جمع المعلومات عن أسئلة معينة، ثم الإجابة عنها

بطريقة هادئة متأنية نسبياً ومن الأشياء التقليدية الأخرى اختيار المقال الذى يجيب فيه الطالب عن سؤال واحد تغطى أربعة موضوعات أو أكثر يختار منها واحدا أو يكتب عنه مقالا فى جلسة الامتحان الواحد، والمعتاد أن تغطى هذه الموضوعات جوانب عامة قد يكون اتصالها ضعيفا أو وثيقا بالمقررالذى يدرسه، ويقوم بتصحيح هذه الموضوعات واضعوا الاختبارات أنفسهم أو ممتحنون خارجيون وتفضل نسبة كبيرة من الطلاب هذا النوع من الاختبارات فهم يعتقدون أنها تعطى وقتا كافيا لمعالجة الموضوعات كما تعطى فكرة عن المعلومات العامة للطالب. وتغطى جزءاً كبيراً من المنهج الدراسى وتشجع على الاطلاع الخارجى ومن بين أنواع الاختبارات التحريرية أسئلة الاختيار من متعدد وهناك الاختبارات الشفهية التى تعطى فى صورة أسئلة للطلاب، أو يرجع فيها إلى أعمالهم التحريرية أثناء سير المقرر الدراسى مثل البحوث أو المشروعات أما فى المواد العلمية فتستخدم الاختبارات العملية التى يؤديها الطالب فى المعمل.

ويرجع تنوع أساليب تقويم الطلاب فى الجامعات الإنجليزية إلى التنوع الكبير فى طرق التدريس حيث تشمل طرق التدريس على المحاضرات والمناقشات واشتراك مجموعات صغيرة من الطلاب فى أنشطة تربوية متنوعة، ومن ثم فإن أساليب تقويم الطلاب تتمثل فى الاختبارات الشفوية والعلمية والاستقصاءات والواجبات المنزلية والمشروعات، إن هذا التنوع فى طرق التدريس وأساليب التقويم يؤدى إلى تحقيق أهداف العملية التعليمية. حيث لا تعتمد المحاضرات على طريقة الإلقاء فقط، ولكن غالبا ما تنتهى كل محاضرة بمناقشة لأهم ما جاء بها ويتم تشجيع الطلاب على المشاركة فى تلك المناقشات.

ومن الأساليب الفعالة التى تستخدمها الجامعات بإنجلترا فى تقويمها التقديم العلمى لطلابها، السماح لهم بتقويم أدائهم فى مهام مختلفة تقويما ذاتيا، وقد تم الاعتماد على نتائج تقويمهم هذا فى تطوير برامج الدراسة وطرق التدريس بالجامعة وفى جامعة سوانسى **Swansea university** يستخدم أسلوب التقويم الذاتى للحكم على التقدم العلمى للطلاب، حيث أن أسلوب التقويم الذاتى للطلاب يعتبر أكثر فاعلية من الأساليب الأخرى التى تتبع فى تقويم الطلاب، ويقوم هذا الأسلوب أساسا على إجراء

مناقشات وحوار بين الطلاب وأساتذتهم وقد أدى استخدام هذا الأسلوب إلى مساعدة الطلاب على فهم القضايا المختلفة بصورة أفضل.

وذلك بعكس الطلاب الذين تم تقويمهم بأساليب أخرى وتبرز أهمية أسلوب التقديم الذاتى للطلاب فى أن الحوار بين الطلاب والأساتذة سوف تكون له نتائج إيجابية على السلوك الاجتماعى للطلاب داخل وخارج الجامعة ولقد أوضح الطلاب أن هذا الأسلوب لا تنحصر أهميته فى مساعدتهم فى أثناء دراستهم فى الجامعة فحسب، ولكن أهميته تمتد لتساعدهم على تطوير أعمالهم فى المستقبل.

ح - إعداد وتدريب عضو هيئة التدريس بالجامعات

تضع الجامعات الإنجليزية النظم والمعايير التى يتم على أساسها اختيار وتعيين أعضاء هيئة التدريس بكلياتها، وفقا لسياستها التعليمية التى يشارك فى وضعها أساتذتها المنوط بهم تنفيذها، وقد تختلف تلك النظم الخاصة بالاختيار والتعيين من جامعة لأخرى، وبالرغم من أنه ليس للجامعات قدر كبير من الحرية فى تحديد رواتب وشروط عمل أعضاء الهيئة الأكاديمية إلا أن كل جامعة هى التى تقوم بتعيين معلمها، تقوم بعض الجامعات الإنجليزية فى حالة ما إذا منح عضو من أعضاء هيئة التدريس تأكيد للتعيين عقب فترة اختبار فإن الجامعة تكون قد اقتنعت من حيث عمره ومنصبه وخبرته والفرص التى منحت له، كما أن الجامعات الإنجليزية تحرص على إعداد وتدريب أعضاء هيئة التدريس بها، حيث يكون ذلك هو المحك الذى يتم تأكيد تعيينهم بالجامعات على أساسه إذ تقوم بعض الجامعات الإنجليزية فى حالة ما إذا منح عضو من أعضاء هيئة التدريس تأكيد للتعيين عقب فترة اختبار، فإن الجامعة تكون قد اقتنعت به من حيث عمره ومنصبه وخبرته والفرص التى منحت له وذلك من خلال اشتراك العضو بصورة مقنعة فى تدريس مقررات محددة وقيامه بالعمل الإشرافى والتعليمى الذى أوكل إليه.

أن يكون قد قام بواجبات الامتحان وكل الواجبات الإدارية التى طلبت منه.

- المتابعة المستمرة من رئيس القسم لمعرفة مدى تقدم عضو هيئة التدريس فى نهاية كل عام وفى نهاية العام الثانى يعد رئيس القسم تقريرا مكتوبا للعرض على لجنة الأساتذة

فإذا لم توص اللجنة بإعادة تعيينه فيخطر العضو بذلك وقد تعطى فرصة لعلاج أوجه القصور أو لإيجاد منصب آخر وقد يتم مد فترة الاختبار لعام رابع نهائى دون التزام من جانب الجامعة يمنح تأكيداً للتعيين.

وتتم عملية إعداد وتدريب أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الإنجليزية وتنميتهم مهنيا من خلال وحدات مستقلة داخل كل جامعة تعمل لهذا الغرض مثل وحدة التنمية والتدريب بجامعة ساوثها مبثون وتقوم هذه المراكز بتقديم خدمات متنوعة لمساعدة ودعم أعضاء هيئة التدريس ومن تلك الخدمات :

التشاور مع اعضاء هيئة التدريس.

إدارة السيمنارات ودروس العمل.

تقديم المساعدات والموارد والمصادر التعليمية لإتاحة فرص متساوية للجميع.

إصدار نشرات خاصة تتضمن الإعلان عن البرامج والأنشطة المختلفة ويتم من خلالها الإعلان عن كيفية الالتحاق بالبرامج المختلفة التى تقدم مجانا لجميع أعضاء هيئة التدريس.

وتعتبر عملية الإعداد والتدريب والتنمية المهنية من أهم العمليات التى تتم فى جامعات انجلترا باعتبار أن أعضاء هيئة التدريس هم المكون الرئيسى لها وتقوم فلسفة التنمية المهنية على إدراك أن الدفع بعملية الأداء الفردى والرضا الوظيفى سوف يحسن من نوعية أو جودة أداء الجامعة وذلك باعتبار أن الموارد فى الجامعة يتم استخدامها بكفاءة وفعالية ومحاسبية وأن أعضاء هيئة التدريس ينبغى أن يحصلوا على أقصى رضا وظيفى فى عملهم.

وتتعدد أساليب الإعداد والتدريب والتنمية المهنية فى جامعات انجلترا وتتنوع حسب ظروف كل جامعة ومن تلك الأساليب ما يلى :-

المحاضرات.

- المناقشة.

الأجهزة السمعية والبصرية.

- التدريب العملى.
- المطبوعات.
- مساهمة المشاركين حيث يقومون بانفسهم بتقديم الحاجة والتدريب وتحليلها والغرامة المالية حيث تعترض على المشاركين عند عدم حضورهم إذا كانوا مسجلين فى دورة أو برنامج ما وتقدر هذه الغرامة بمبلغ ٤٠ جنيه استرلينى عن البرامج الداخلية أما البرامج الخارجية فتقدر غرامتها بحسب تكلفة البرنامج التدريبى.

ثانيا- التعليم العالى والجامعى فى اليابان

تتبع اليابان النظام البرلمانى طبقا لدستور ١٩٤٧ وعلى رأس الدولة الامبراطور الذى يعتبر رمز الدولة ووحدة الشعوب وهناك فى السلطة التنفيذية مجلس الوزراء يرأسه رئيس الوزراء ويضم وزراء تنفيذيين كما أن اليابان تقوم على التعددية الحزبية فهناك الحزب الليبرالى الديمقراطى والحزب الاشتراكى وبعض الأحزاب الصغيرة والاقتصاد اليابانى أكثر نظم الاقتصاد تقدما فى آسيا واليابان أول دولة صناعية أسيوية.

أ- نشأة وتطور التعليم العالى والجامعى فى اليابان

ترجع جذور النظام التعليمى عامة والتعليم العالى والجامعى خاصة فى اليابان إلى عصر الامبراطور ميجى الذى تولى الحكم عام ١٨٦٨م ليبدأ اليابان عصرا جديدا إذ بدأ يبنى اليابان الحديثة بعد أن نزحت البلاد حوالى ثلاثمائة عام تحت حكم الاقطاع وقد أدرك الامبراطور ميجى أهمية التعليم فى بناء الدولة الحديثة ومن ثم بنى نظاما جديدا للتعليم بموجب قانون صدر عام ١٨٧٢ متبنيا خطة طموحة للتوسع فى التعليم فتم بناء ثمانى جامعات مع إتاحة فرص التعليم أمام اليابانيين واختيار وتعهد الكفاءات والقائمين برعاية أكبر ولم يكتف ميجى بذلك بل أنه استقدم خبراء أجانب إلى بلاده وأرسل البعثات العلمية إلى الخارج وكان هذا كله الأساس لنهضة اليابان فى العصر الحديث.

ولقد كان لليابان عند بداية الحرب العالمية نظام تعليم جامعى يضاهى فى مداه النظام المتبع فى الدول الأوربية الكبرى وكان الدور الرئيسى لجامعتها هو تدريب صفوة القيادة للحكومة والأعمال والمجتمع بصفة عامة ثم لإدارة البحوث لخدمة الاحتياجات القومية

وكانت الموضوعات والمواد الفنية والعلمية تحظى بأهمية بالغة.

وبعد الحرب العالمية الثانية أدخلت سلطات الاحتلال اصلاحا رئيسيا فى نظام التعليم العالى تضمن فيما تضمن من أمور أخرى جعل الجامعة مجرد خطوة واحدة مباشرة فوق المدارس الثانوية الأعلى أى فتح التعليم الجامعى أمام خريجى الثانوية الأعلى بشكل أوسع وبأسلوب ديمقراطى كما أدخلت هذه السلطات مفهوم كلية الراشدين وظهر إلى الوجود بعد الاحتلال العديد من المؤسسات الأخرى بعد المرحلة الثانوية.

ولقد اهتم القانون الاساسى للتعليم الذى صدر عام ١٩٤٧ بإنشاء كليات صغرى وجامعات وكليات للتعليم الفنى وكان من نتائج ذلك الاهتمام بالتعليم غير النظامى وتبنى سياسة التعليم المستمر ومن أمثلة ذلك فتح أبواب التعليم بالمراسلة ليشمل التعليم المتوسط والثانوى والعالى خدمة للعاملين الذين يستغرق عملهم وقتهم كله.

ثم شهدت فترة الستينات نموا وتنمية اقتصادية وتعليمية أيضا حيث حدث تقدم كبير فى صناعة الصلب بشكل جعل اليابان تتفوق على دول أوروبية عديدة وكان ذلك دعما للاقتصاد اليابانى وكانت الثورات الطلابية عام ١٩٦٨م احتجاجا على عدم ايجاد حلول مشكلات التعليم العالى وعدم الرضا عن التعليم بعامة مما دفع المسئولين إلى البحث عن طرق لتطوير التعليم ولذلك فقد طولب مجلس التعليم المركزى بوضع أسس للتوسع الشامل فى التعليم وتحسين التعليم لمقابلة التطور التكنولوجى الهائل وتعقد الحياة الاجتماعية التى لم يعد النظام التعليمى القائم قادرا على مقابلتها وقد أدى ذلك إلى إعادة النظر فى إدارة التعليم وتنظيمه وتمويله ودخول هيئات خاصة ميدان التعليم العالى مما أدى إلى تأسيس ١٣ جامعة خاصة و ٢٠٠ كلية تقدم دراسة مدتها عامان دون أى دعم حكومى معتمدة على ما يدفعه الطلاب من مصروفات وإن أدى ذلك إلى عدم الاهتمام بالبحث العلمى بالمقارنة بالجامعات الحكومية وخلال السبعينات وما بعدها بدأت المساعدات المالية تغطى ثلث ميزانية هذه الجامعات مما ساعد على رفع مستواها.

وخريجو الجامعات فى اليابان يتمتعون طيلة حياتهم بميزة لا يتمتع بها من لا يحمل درجة جامعية والشهادة الدراسية وليست الموهبة الفردية هى التى تحدد أول وظيفة لدى

الشركات الأعلى مكانة وتظل هذه الشهادة موضع اعتبار رئيسى عند أى تقدم فمن النادر فى تلك الشركات أن يحرز خريج غير جامعى تقدما على خريج جامعى ومع وجود فرصة ضئيلة للعودة على التعليم الرسمى فليس أمام الطالب إلا أن يعتمد على الأداء الجيد فى المدرسة أولا ليدخل مدرسة ثانوية مرموقة ثم جامعة ذات خطوة والجامعة التى يتخرج منها الطالب فى اليابان هى التى تحدد توقعات وإمكانات أفضل الوظائف والمهن وأنماط المهن لخريجى مختلف الجامعات معروفة على نطاق واسع والمعاهد والمؤسسات التعليمية تصنف بطريقة غير رسمية طبقا لنجاح خريجيها فى الحصول على وظيفة لها مكانتها المرموقة وإن الحصول على مكانة عالية سواء فى الحكومة أو فى شركة كبيرة أمر بالغ الصعوبة ما لم يكن المرء قد تخرج من جامعة من جامعات القمة.

ب -سياسة التعليم الجامعى فى اليابان

بعد الحرب العالمية الثانية دخلت اليابان مرحلة جديدة تختلف اختلافا جذريا عماكان عليه الأمر من قبل وتحددت الخطوط العامة لسياسة التعليم الجامعى والعالى فى:-

- الاتجاه نحو ديمقراطية التعليم حيث أصبح التعليم حقا لكل مواطن.
- الاتجاه نحو مشاركة التعليم فى بناء المجتمع اليابانى وإتاحة فرصة الحراك الاجتماعى.
- الاتجاه نحو التخفيف من حدة المركزية فى إدارة التعليم عامة والتعليم الجامعى والعالى خاصة وإعطاء الفرصة للمحليات للقيام بدور فعال فى إدارة التعليم.
- التزايد الواضح فى الانفاق على التعليم ففى عام ١٩٧٥ بلغت ميزانية التعليم عامة حوالى ١٢,١٪ من الميزانية القومية ٢٦,٢٪ من الميزانية المحلية وهذه المخصصات فى جملتها بلغت ٤,٦٪ من الميزانية العامة للدولة.

وللتعليم العالى أثر كبير فى تحقيق التفوق اليابانى، إذ يقول توشيوشيشيدو رئيس أحد مراكز الأبحاث فى اليابان، أن هذا التعليم قد يسر لليابانيين عملية نقل التكنولوجيا بسبب سعة انتشاره وبلوغه مستوى رفيعا من جهة ولقيام اليابان بإرسال البعثات الدراسية للخارج واستضافة الاختصاصيين لاختيار التكنولوجيا المناسبة من جهة أخرى التى تعد من بين العوامل التى حققت التفوق اليابانى.

حـ - إدارة التعليم الجامعى وتمويله

قد استمرت اليابان تأخذ بالنظام المركزى حتى صدر أول قانون للتعليم عام ١٩٤٨ وبمقتضاه أنشئت هيئات للإدارة المحلية للتعليم. وتتمثل إدارة التعليم على المستوى المركزى فى وزارة التعليم والعلوم والثقافة والتى يأتى التعليم ضمن مسئولياتها المتعددة أما على المستوى المحلى فنجد مجلسا للتعليم يرأسه مشرف أو مدير التعليم وهذا المشرف على التعليم بالمقاطعة يعين من قبل الحكومة وهناك إدارة للجامعات والكليات الصغرى وفى البلديات أيضا هناك مجلس للتعليم يرأسه مشرف أو مدير يعين هو الآخر كما توجد إدارة لجامعات البلدية وكلياتها الصغرى.

وإن إدارة التعليم الجامعى والعالى تحت إشراف وزارة التعليم فمن سلطة الوزارة الموافقة على إنشاء جميع المؤسسات التعليمية الخاصة منها والعامة على حد سواء كما أن لها حق الإشراف المباشر على ميزانيات الجامعات والكليات القومية وكليات الراشدين وأى معاهد بحثية مرتبطة بها تقدم الوزارة العون المالى للمؤسسات الخاصة ومؤسسات المقاطعات وتشترط الحد الأدنى للمستويات الجامعية بالنسبة للمناهج الدراسية وعدد مؤهلات المديرين وحجم المبانى والملاعب كما توفر وسائل البحث وتدعم تكاليف سفر الطلاب المتفوقين للخارج فى بعثات لاستكمال دراستهم وفى حين تستطيع الجامعات الأهلية خاصة الهامة منها ممارسة الاستقلال الذاتى إلا أن الوزارة تحتفظ بالنفوذ الرئيسى فيما يتصل بتطوير التعليم العالى.

ومع مطلع القرن العشرين كان على الجامعات ومعاهد التعليم العالى أن تلعب دورا هاما فى إتاحة الفرص أمام الشعب لمواصلة التعليم مدى الحياة وعملا على تحقيق هذه الأهداف كان من المتعين على تلك المؤسسات والجامعات والمعاهد أن تنوع الإدارات والأقسام فى الكليات والمعاهد المتوسطة وأن تمنح هذه المعاهد والكليات مزيد من المرونة فى وضع برامجها التعليمية أما عن تمويل التعليم الجامعى والعالى فإن تكلفة هذا التعليم تشكل عاملا له أثره الكبير ففى حين أن التعليم العام أقل تكلفة وأرفع مكانا من التعليم العالى الخاص فإن فرصة القبول فيه محدودة وصعبة.

إن متوسط تكلفة سنة فى التعليم العالى وصلت فى عام ١٩٨٢إلى ١,٢٣,٥٠٠ ين ويمثل هذا المبلغ ما قيمته فى تلك الفترة ٢٥٪ من متوسط دخل الأسرة وتتحمل الأسرة نحو ٨٠٪ من هذا المبلغ وتتكلف الكليات الخاصة وهى أكثر تكلفة من الكليات العامة أى ما يساوى ٣٠٪ من الدخل السنوى للأسرة تساهم فيه الأسرة بحوالى ٧٦٪ وكانت الأسرة تدفع فى السنة الواحدة فى إحدى كليات الراشدين مبلغ يضاهى ٢٠٪ من دخلها السنوى وما تتحمله الحكومة فى تمويل التعليم فى اليابان ليس بالنسب التى تتحملها بعض الدول الأخرى فى الولايات المتحدة على سبيل المثال فإن أكثر من ٥٠٪ من الطلاب فى التعليم العالى يتلقون شكلا من أشكال المساعدة الفيدرالية ومعظم ما يقدم فى اليابان من مساعدات فى هذا المجال يتخذ شكل القروض أكثر من المنح ففى عام ١٩٦٨ قدمت مؤسسة المنح الدراسية اليابانية قروضا لنحو ٤٣٠,٠٠٠ طالب أصبحت تشكل عبئا ماليا ثقيلا بالنسبة لغالبية الأسر حتى أن عدداً كبيراً من الطلاب يعملون نصف الوقت ومدرسين خاصين أو مدرسين فى الجوكر.

د - البرامج والمقررات الدراسية

اهتمت الجامعات اليابانية بتحديث برامجها ومقرراتها الدراسية سعيًا إلى العالمية فيدرس جميع الطلاب اللغة الانجليزية وتدريبهم على مهاراتها من خلال تكاملها وتوظيفها فى المقررات الدراسية المختلفة.

كما اهتمت بالعلوم الأساسية والتطبيقية والتكنولوجية وأوصت لجان الإصلاح بضرورة نشر المعلومات التكنولوجية لتصبح فى متناول جميع الطلاب وتحسين محتوى البرامج والمقررات الدراسية وربطها بالاحتياجات المستقبلية وسوق العمل وأدخلت بعض الجامعات العديد من مقررات السلام مثل التربية من أجل حقوق الإنسان والتربية البيئية وقضايا الحرب والفقر وغيرها.

هـ - نظم تقويم الطلاب

هناك تقويم على مدار العام الدراسى حيث يتم تقويم عمل الطالب عن طريق المحاضرين وهيئة التدريس وهناك امتحانات لكل مقرر تعقد فى نهاية كل فصل دراسى وتعلن كل

كلية جدولا بامتحاناتها منذ بداية العام الدراسى وتعطى الفرصة للطالب الراسب فى دخول الامتحان مرة أخرى وتتنوع وسائل وأساليب الامتحانات لتشتمل على الاختبارات التحريرية والشفهية والعملية أو قد يتم تكليف الطلاب بإجراء بعض البحوث المرتبطة ببعض المقررات الدراسية والامتحانات فى اليابان كما يقول بوشامب هى محددة المصائر ويقول إزرا فوجل Ezra vogel فى كتابة اليابان الدرس الأول لأمريكا أن ليس هناك حدث باستثناء الزواج يقرر ويحدد مجرى حياة الشباب اليابانى مثلما تفعل الامتحانات.

ويذكر King فى عام ١٩٧٧ أقدم على الانتحار ٨٠٠ طالب وترجع معظم حالات الانتحار إلى القلق المرتبط بالامتحانات.

وقد يرجع هذا النظام الصارم للامتحانات إلى المنافسة العالمية بين اليابان والغرب بعامة والولايات المتحدة الأمريكية بخاصة وما يرتبط بذلك من الرغبة فى أن تكون مخرجات التعليم على درجة عالية من الكفاءة بشكل يساعد على التفوق اليابانى والمنافسة مع العالم الخارجى.

ح - إعداد وتدريب أعضاء هيئة التدريس بالجامعات

تضم الجامعات أعضاء هيئة تدريس دائمين من الحاصلين على درجتى الماجستير والدكتوراه بالإضافة إلى الأساتذة الزائرين من جامعات أجنبية وآخرين من ذوى الخبرة فى مجالات التجارة والفنون والعلوم الإنسانية والاتصالات والتربية الدولية وغيرها.

وتهتم الجامعات بإدخال أعضاء هيئة التدريس عالم العمل بجانب علمهم الأكاديمى حيث يلحق حوالى ٦٠٪ منهم بالشركات متعددة الجنسيات والمصانع وغيرها مما يكسبهم خبرات متعددة تسهم فى تنميتهم مهنيا ومن ثم رفع كفاءتهم وجودة العملية التعليمية.

ويتم اختيار أعضاء هيئة التدريس بالجامعات وفق معايير أكاديمية تماثل المعايير المستخدمة فى الجامعات الأوروبية والأمريكية وتحدد الجامعات واجبات ومسئوليات أعضاء هيئة التدريس لتحسين التدريس والبحث العلمى والوظائف والأنشطة الرئيسية لها.

ويتم تقويم أعضاء هيئة التدريس ومحاسبتهم من خلال التقويم الذاتى وتقويم الطلاب والمراكز الجامعية التى تتولى مسئولية تقويمهم وتقويم النظام الجامعى ككل.

ثالثا - فرنسا :

كانت هزيمة فرنسا فى ألمانيا فى الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٠ وما تلى هذه الهزيمة من سنوات احتلال ومهانة بمثابة صدمة كبرى شبيهة بصدمة الهزيمة التى حاقت بها عام ١٨٧٠ فى الحرب الفرنسية البروسية، لقد اكتشفت فرنسا خلال هذه السنوات أن سبب الهزيمة لا يرجع إلى ضعف فى الجيش أو البحرية أو إلى وهن أو خيانة فى القيادات العليا، وإنما لأن نظامها التعليمى لم يستطع أن يوفر لها فى مختلف المستويات قيادات صالحة نادرة على تسيير البلاد ، ومن أجل ذلك بل وخلال سنوات الاحتلال بدأت فرنسا فى التفكير فى أساليب إصلاح نظامها التعليمى وفى عام ١٩٤٤ صدر تقرير من حكومة التحرير عرف باسم تقرير لجنة الجزائر حدد نقاط الضعف الأساسية فى نظام التعليم الفرنسى وأهمها :

١ - أن التعليم الفرنسى قد أعطى مركزا خاصا لمفهوم الثقافة العامة وتأكيدها الشديد على الدراسات الإنسانية التشكيلية بحيث أهمل وبدرجة واضحة الحاجات الحقيقية لمجتمع صناعى حديث.

٢- أن التعليم الثانوى الفرنسى مازال امتيازا للفئة الاجتماعية الممتازة وأن التعليم التقنى لا يطرقه سوى الفئات المتدنية اقتصاديا واجتماعيا ودعى التقرير إلى أن يكون التعليم الفرنسى أكثر ديمقراطية وأن يقدم لجميع أبناء الشعب فرصا متكافئة للتعليم تتناسب مع قدراتهم وإمكاناتهم وبغض النظر عن أى فروق واختلافات فى الأوضاع والظروف الاقتصادية والاجتماعية .

وفى نوفمبر ١٩٤٤ شكلت لجنة وزارية لدراسة إصلاح نظام التعليم بقيادة بول لانجفان التى استكملت عمل لجنة الجزائر وفى عام ١٩٧٤ أصدرت اللجنة تقريرها الذى عرف باسم خطة لانجفان، ومرة ثانية أفادت هذه اللجنة أن التأكيد المبالغ فيه على امتحانات المسابقة من أهم أسباب القصور فى النظام التعليمى الفرنسى.

عندما زار «فيكتور كوزان» بروسيا سنة ١٨٣١م من قبل الحكومة الفرنسة أعجب بمدارس النورمال هناك وبنى عليها ما شاهده هناك اقتراحات لإصلاح وتطوير إعداد

المعلم فى فرنسا.

وقد تأثر بهذه المدارس «هوراس مان» ونقل فكرتها إلى أمريكا، وقد ترتب على اقتراح كوزان أن أدخلت مدارس النورمال الابتدائية فى فرنسا بموجب قانون «جيزو» سنة ١٨٣٣.

وفى سنة ١٨٦٩ أنشأت فرنسا كليات لإعداد معلمى التعليم الابتدائى فى كل إقليم، وفى سنة ١٨٧٩ أصبح كل إقليم ملزما بحكم القانون أن ينشىء على الأقل كلية للمعلمين وأخرى للمعلمات، وكل إقليم يتولى مسئولية التعليم الابتدائى من كل جوانبه بما فى ذلك اختيار المعلمين، فى حين تتولى وزارة التربية الوطنية (المركزية) دفع المرتبات وتقرير المناهج والإشراف على الامتحانات، وبعد الحرب العالمية الثانية بدأ اهتمام فرنسا بإصلاح التعليم بها وإعادة بنائه على أسس جديدة، وشكلت لهذا الغرض لجنة «لانجفين» التى أوصت هذه اللجنة بضرورة العمل على تساوى إعداد معلم المرحلة الأولى مع معلم المرحلة الثانوية، وأن يكون مستوى هذا الإعداد حتى مستوى الجامعة، ومع أن هذه التوصية ظلت على الورق، إلا أنها كانت دافعا رئيسا للخطوة التى اتخذت فيما بعد للتقريب بين إعداد كلا النوعين من المعلمين، وأصبح من المبادىء الرئيسية فى إعداد معلم المرحلة الأولى أن يكون على حظ من الثقافة العامة والثقافة المهنية،وعلى هذا أصبحت شهادة البكالوريا وهى التى تؤهل للالتحاق بالجامعة شرطا ضرورياً للدخول إلى مرحلة الإعداد المهنى للتدريس بمدارس النورمال حيث يدرس مدة سنتين يؤهل فى نهايتها للتدريس بالمدارس الابتدائية.

وفى سنة ١٩٧٥ أنشىء فى كل كلية للآداب أو العلوم معهد معلمى المرحلة الثانوية يلحق به من أتم السنة الأولى من الجامعة بشرط اجتياز امتحان، ومن يلتحق بالمعهد يتلقى مرتبا كمعلم طالب أو تحت التمرين، ويبقى سنة لإعداد الامتحان العملى ، ويتم هذا التدريب العملى فى المراكز البيداجوجية الإقليمية التى توجد فى كل المدن التى بها جامعات، ويمكن للطلاب المهنيين أن يتقدموا لشهادة الاستعداد للتدريس الثانوى أو شهادة الأجرجاسيون.

الوضع الحالى إعداد المعلمين فى فرنسا .

يسمى معلموا المرحلة الابتدائية وما قبلها مدرسون وهم يعدون فى مدارس «النورمال» حيث توجد مدرستان منها على الأقل فى كل إدارة محلية إحداهما لإعداد المدرسين والأخرى لإعداد المدرسات .

ويتم إعداد معلمى التعليم الابتدائى فى الجامعة ، ويحصل الطالب بعد دراسة سنتين فى الجامعة على الشهادة المرحلية الجامعية المعروفة باسم (DUEG) فى أحد ميادين التخصص الرئيسية ، وفى نفس الوقت يحصل على نوع من التدريب المهنى بالتعاون مع مدرسة النورمال مع اشتراك الجامعة فى إعدادهم المهنى ، أما معلمو التعليم الثانوى وما فوق الابتدائى فيختارون بامتحان مسابقة على المستوى القومى ويشترط أن يكونوا قد أمضوا أربع سنوات فى الجامعة .

ولقد شهدت فرنسا فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تطورا كبيرا فى نظام إعداد التقنيين الصناعيين استهدفت هدفين أساسيين :

الأول :- تكييف النظام وفقا لحاجات النمو الصناعى الذى شهدته فرنسا فى فترة ما بعد الحرب والذى يتطلب مستويات مختلفة من المهارة تبدأ من العامل الماهر وينتهى بالقادة من المهندسين الذين يتخرجون فى المدارس العظمى .

الثانى : ربط تعليم التقنيين بالتعليم الثانوى العام ومحاولة إزالة الفروق والفواصل التى تفصل بين هذين النوعين من التعليم .

فمن الناحية الأولى نظمت فرنسا تعليمها التقنى فيما بين تعليم العامل الماهر والمهندس خريج الكليات والمدارس العظمى إلى ثلاث مستويات .

١- مستوى التقنى :- ويعد فى الكليات التقنية والمدارس الوظيفية المهنية ويبدأ إعداده فى حوالى سن الثالثة والرابعة عشر ويستمر حتى سن الثامنة أو التاسعة عشر .

٢- مستوى التقنى العالى :- ويعد فى المدارس الوطنية المهنية وبعض الكليات التقنية بعد حصوله على شهادة التقنى أو شهادة البكالوريا التقنية ويكون إعداده إعداد متخصص ليشغل وظائف مساعدي المهندسين ومديرى الورش .

٣- مستوى المهندس التطبيقى:- ويعد فى المدارس الوطنية لمهندس الفنون والصناعات وبعد حصوله على شهادة البكالوريا التقنية.

ومن الناحية الثانية أدخلت فرنسا تعديلات فى نظام تعليمها التقنى يضم تنظيم هذا التعليم وفق نفس الأسس التى ينظم عليها تعليمها الأكاديمى، فحيث توجد كليات التعليم العام القصير يوجد مقابلها كليات التعليم التقنى القصير، وحيث توجد مؤسسات التعليم العام الطويل والتى تضم الليسيه التقنية والمدارس الوطنية المهنية والكليات التقنية، كما كان إنشاء البكالوريا التقنية محاولة ناجحة لتوجيه التعليم الأكاديمى فى الليسية والكوليج نحو خدمة التعليم التقنى العالمى.

واحتفظت فرنسا فى جميع الأحوال بالخصائص العامة لتعليمها التقنى فظل كما كان منذ نشأته الأولى تعليما يقوم على البرامج كل الوقت حيث يأخذ التلميذ تعليمه النظرى وتدريبه العملى فى نفس المؤسسة كما ظل نظامها قائما على مبدأ التدريب قبل العمل، فالتعليم التقنى فى فرنسا لم يصاحب الوظيفة أو العمل كما هو الحال فى انجلترا، ولم يتطلب تدريبا عمليا يسبقه كما هو الحال فى ألمانيا، وإنما أخذ الطلاب بعد إكمالهم تعليما ثانويا معينا وألحقهم بمدارس تقنيه تستهدف إعدادهم نظريا وعمليا لدخول سوق العمل كتقنيين فى مستويات مختلفة ،كما ظل النظام التعليم التقنى أيضاً يدار مركزيا وسواء كانت المدارس دولة أو مدارس تابعة للبلديات أو حتى مؤسسات خاصة فهى جميعها خاضعة للإشراف وزارة التعليم التى تحدد برامجها ومستوياتها والشهادات التى تمنحها.

رابعاً - الهند :

فإن من أولويات السياسة التعليمية منذ الاستقلال هو تقديم تعليم إلزامى عام (تعليم ابتدائي والذى تضمن فى دستور الدولة حيث نص الدستور على توفير التعليم الإلزامى لجميع الأطفال وفى كل المقاطعات حتى سن الرابعة عشر خلال فترة زمنية مدتها عشر سنوات ، وعلى الرغم من أن هذه التوصية لم تكن قانونا ولكن الذين تعهدوا العملية التعليمية حاولوا جاهدين على جعلها على قوة القانون .

وتوسعت السلطات التعليمية فى الهند إلى وضع هذه التوصية موضع التنفيذ فى الولايات والمناطق الحضرية أول ا ابتداء من العام الدراسى ١٩٧٥ / ١٩٧٦ بينما أوصت بوضع هذه السياسة موضع التنفيذ فى بقية المناطق الريفية بعد ذلك على أن يتم توفير خمس سنوات دراسية لجميع الأطفال ، تمتد إلى سبع سنوات للجميع مع بداية العام الدراسى ١٩٨٥ / ١٩٨٦ .

كما أوصت اللجنة العليا للتعليم بإيجاد نوع من التعليم الإلزامى لبعض الوقت مدته عاما واحدا لهؤلاء الأطفال من سن ١١-١٤ والذين فاتتهم فرصة الالتحاق بالنظام التعليمى المدرسى وذلك بهدف رفع المستوى التعليمى لجميع أطفال الهند ، كما أوصت اللجنة أيضا بتحويل اهتمامات التعليم الثانوى والعالى إلى سوق العمل والإنتاج لمقابلة متطلبات الاقتصاد الهندى.

كما أن المادة ٤٥ من الدستور الهندى نصت على تقديم تعليم ابتدائي عام مدته ٨ سنوات مجانا وإلزاميا للجميع ولهذا فإن النظام التعليمى فى ٢٢ ولاية هندية طبق هذه الفرصة فى صورة تقديم تعليم إلزامى بتقسيم التعليم الابتدائي إلى قسمين أو مرحلتين، مرحلة دنيا تمتد من ٦-١١ ومرحلة عليا تمتد من ١١-١٤ ولكن على الرغم من هذا النص الدستورى غلا أن التطبيق والتقسيم يختلف من ولاية إلى ولاية أخرى بل ويختلف من مدينة إلى أخرى داخل الولاية بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية وسوق العمل.

والنظام التعليمى فى الهند يشمل:

مرحلة ما قبل المدرسة التعليم الابتدائي التعليم الثانوى ثم التعليم العالى بالإضافة

إلى توفير الوسائل والأدوات اللازمة للتعليم الفنى والتكنولوجى وخاصة فى مرحلة التعليم الثانوى وما بعدها كما أن هناك دراسات مهنية بالجامعات ودراسات بالمراسلة بالراديو والتلفزيون.

وان المصدر الأساسى والأول لتمويل التعليم فى الهند يأتى من الحكومة المركزية وحكومات الولايات إلى جانب الأقاليم الفرعية فى الولايات كما يأتى جزء كبير من المصروفات الدراسية أو المنح والأوقاف والهبات المالية وكلما زادت الضرائب المفروضة على الشعب كلما زاد نصيب الحكومة من الإنفاق على التعليم كما تأتى ميزانية المقاطعات المخصصة للتعليم من حلال الضرائب المحلية إلى جانب المنح المقدمة من الحكومة المركزية.

التعليم الجامعى فى الهند:-

من المشكلات الرئيسية التى تواجه الهند مثل غيرها من الدول النامية فى مجال التعليم العالى هو الانتشار السريع وغير المحسوب فى الجامعات ومؤسسات التعليم العالى ،دون توفير المتطلبات الأساسية والضرورية لإنشاء ولإقامة مثل هذه المؤسسات الأكاديمية حيث عدم التنسيق بين هذه المؤسسات وبقية المؤسسات الاجتماعية الأخرى فى المجتمع مما يترتب علية انخفاض المستوى الأكاديمى والفنى للطلاب نتيجة للنقص فى هيئات التدريس اللازمة لهذا العدد الزائد من الطلاب إلى جانب النتيجة المترتبة على العدد الكبير من الخريجين حيث البطالة الفنية والثقافية، ولكن الاستراتيجيات الصحيحة لنمو وتطور التعليم الجامعى تعمل على ضمان مقابلة التخصصات المختلفة للخريجين للطلب الاجتماعى والاقتصادى والسياسى على التعليم الاجتماعى وخاصة التوقعات الحديثة والمترتبة على الخطط المقدمة من جانب المجتمع كما يستلزم ذلك تعديل وتطوير محتوى المقررات الدراسية الجامعية لتقابل اهتمامات الأفراد والمجتمعات بحيث تصبح هؤلاء الخريجين أعضاء منتجين فى مجتمعهم بدلا من انضمامهم إلى قوائم الانتظار وحيث البطالة .

سياسة القبول العليم العالى فى الهند تمثل إحدى المشكلات التى تواجه النظام التعليمى فى الهند كما هو قائم فى بعض الدول النامية والمتقدمة على حد السواء فالنظام الاقتصادى فى الوقت الحاضر لا يملك الإمكانات اللازمة للتوسع فى التعليم العالى كما لا يملك السوق اللازمة لتصريف منتجات أو مخرجات التعليم العالى المتمثل فى الأعداد الزائدة من الخريجين وفق طموحاتهم وتوقعاتهم المستقبلية.

والسياسة المترتبة فى هذا الوضع القائم ولحل هذه المشكلة التى تواجه النظام التعليمى الهندى. هو ما أكدت علية الخطة الخمسيه الخامسة ٧٤-١٩٧٩ هو محاولة رفع الرسوم الجامعية والتقليل من الأماكن المتاحة فى التعليم الجامعى ،مع الاهتمام بالتعليم الثانوى الفنى وإتاحة الفرصة لخريجى هذا النوع من لتعليم للالتحاق بسوق العمل والاتفاق على مستوى أكاديمى معين لدخول مؤسسات التعليم العالى ، مع إتاحة الفرصة لمن يرغب فى التعليم بالمراسلة عن طريق الإذاعة (راديو-تلفزيون) وخلال الفصول المسائية وخاصة الدراسات الاجتماعية والأدبية ،كما يجب توفير فرص العمل بدرجات ومستويات علمية وفنية أقل من التعليم الجامعى، مثل هذه الإجراءات المتمثلة فى هذه الإستراتيجية الهندية سوف تعمل على التقليل من أهمية التعليم الجامعى عند طلاب التعليم الثانوى وتقلل من دافعيتهم للانضمام إلية مادامت هناك فرص متاحة من العمل المرموق والمقبول من المجتمع بمثل هذه المؤهلات دون الجامعية ،هذه السياسة تعتبر مناسبة للتقليل من الإنفاق الكثير على التعليم دون الحصول على عائد اجتماعى يتناسب وهذا الإنفاق.